

Distr.: General
11 March 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الاجتماع الخاص للمجلس
الاقتصادي والاجتماعي بشأن
التعاون في المسائل الضريبية
نيويورك، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥

زيادة تعزيز عمل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية تقرير الأمين العام

موجز

عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام ٢٠١٤/١٢، يدرس هذا التقرير الخيارات المتاحة لتعزيز عمل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية وقدراتها التنفيذية، مع التركيز على إدماج عملها على الوجه الأفضل في برنامج عمل المجلس بعد إصلاحها، وإسهامها بفعالية في تمويل عملية متابعة التنمية، وفي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويستند التقرير إلى تحليل التقارير الثلاثة السابقة للأمين العام والنتائج التي توصلت إليها، وهي عن تعزيز الترتيبات المؤسسية الرامية إلى النهوض بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية بما في ذلك اللجنة (E/2011/76)، وعن دور وعمل اللجنة (E/2012/8)، وعن إحراز مزيد من التقدم في تعزيز عمل اللجنة (E/2013/67). إضافة إلى ذلك، يعكس هذا التقرير الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء بشأن هذا الموضوع خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويشير إلى خيار نقل مكان انعقاد الدورة السنوية للجنة من جنيف إلى نيويورك، عاكسة بذلك تلك عملية نقل الدورة الموضوعية للمجلس التي جرت مؤخراً.



أولاً - مقدمة

١ - طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ١٢/٢٠١٤، إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس، في جلسته الاستثنائية التي ستعقد للنظر في مسألة التعاون الدولي في المسائل الضريبية، تقريراً، ضمن الموارد المتاحة، يعكس آراء الدول الأعضاء بشأن الخيارات المتاحة لزيادة تعزيز عمل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية وقدراتها التنفيذية، مع التركيز على إدماج عملها بوجه أفضل في برنامج عمل المجلس بعد إصلاحه، والمساهمة بفعالية في تمويل عملية متابعة التنمية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد أعد هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

٢ - ويستند هذا التقرير إلى التحليل والاستنتاجات الواردة في التقارير الثلاثة السابقة للأمين العام عن تعزيز الترتيبات المؤسسية للنهوض بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، بما في ذلك اللجنة (E/2011/76)، وإلى دور وعمل اللجنة (E/2012/8)، وإلى إحراز مزيد من التقدم في تعزيز عمل اللجنة (E/2013/67).

٣ - وفي سياق التحضير لإعداد هذا التقرير، وعملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢/٢٠١٤، عممت الأمانة العامة مذكرة شفوية على جميع الدول الأعضاء، تطلب منها وجهات نظرها بشأن الخيارات المتاحة لمواصلة تعزيز عمل اللجنة وقدراتها التنفيذية. ولم توجز المساهمات التي وردت منفصلة نظراً لضيق المجال المتاح لذلك ولكنها ترد في تحليل التقرير. وقد أخذ في الاعتبار أيضاً وجهات النظر ذات الصلة المتعلقة بهذه المسألة والتي أعربت عنها الدول الأعضاء أثناء العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية (أديس أبابا، إثيوبيا، ١٣-١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥).

ثانياً - دور التعاون الدولي في المسائل الضريبية في تمويل التنمية

٤ - احتلت العلاقة بين تعبئة الموارد المالية للتنمية والتعاون الضريبي الدولي مكاناً بارزاً في الوثائق الختامية لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدتها بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(١)، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية لعام ٢٠٠٨ (انظر قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٣، المرفق، الفقرتان ١٦ و ٢٥)، ونتائج المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق، الفقرتان ١٥ و ٦٤.

في التنمية لعام ٢٠٠٩ (قرار الجمعية العامة ٦٣/٣٠٣، المرفق)، والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية (٢٠١٠) (قرار الجمعية العامة ٦٥/١، الفقرة ٧٨ '١')، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (٢٠١٢) (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، الفقرة ٢٦٨).

٥ - وفي الأعمال التحضيرية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (نيويورك، ٢٥-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)، والمؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية، لا تزال أهمية حشد الموارد المحلية مع ما للضرائب من دور مركزي في هذا الصدد، بما في ذلك التعاون الضريبي الدولي، تحتل مكانة بارزة في هذه الوثائق، التي هي بمثابة إسهاما في هذه العمليات. وقد دعا تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة (A/68/970 و Corr.1) إلى تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، ونص كذلك على ضرورة تعزيز حشد الموارد المحلية بطرق منها تقديم الدعم الدولي للبلدان النامية، من تحسين القدرات المحلية على جباية الضرائب والإيرادات الأخرى. وشددت لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، في تقريرها (A/69/315) على أن كل بلد مسؤول عن نظامه الضريبي، غير أن هذا الأمر لا يمنع أن يكون التعاون الدولي في مجال السياسات الضريبية بحاجة إلى تعزيز. وقد ذكر الأمين العام الدول الأعضاء، في تقريره التوليقي عن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، المعنون "الطريق إلى الكرامة بحلول عام ٢٠٣٠: القضاء على الفقر، وتغيير حياة الجميع وحماية كوكب الأرض" (A/69/700 و Corr.1)، بطموحاتها المشتركة بشأن المستقبل، بما في ذلك التزامها بمكافحة التهرب من دفع الضرائب، والنظر في اتخاذ تدابير لتحسين الترتيبات المؤسسية في مجال التعاون الضريبي الدولي. وكما أشير في ورقة العناصر^(٢)، التي أعدت كمساهمة في المسودة الأولى للوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية، تشير الأدلة إلى أن مكافحة التهرب من دفع الضرائب والغش الضريبي يمكن أن يحقق مكاسب كبيرة في حشد الإيرادات في البلدان النامية. ومع ذلك غير أن الورقة شددت على أن هناك حدودا لما يمكن أن تحققه أفراد الحكومات وحدها في اقتصاد اكتسب طابعا عالميا.

٦ - وهناك طلب لم يسبق له مثيل من كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو من أجل تعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية. وقد أدى تجمع عدد من التطورات

(٢) متاحة على الموقع التالي: http://www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2015/01/FfD_Elements_paper_drafting-session.pdf

والمبادرات ومن العوامل السائدة إلى زيادة التركيز على جهود الإصلاح الرامية إلى تعزيز السياسات الضريبية الدولية والإطار المؤسسي الذي توضع فيه هذه الأمور، والالتزام ببذل تلك الجهود، وهذه التطورات هي:

(أ) فتور النمو وهشاشته في معظم البلدان المتقدمة النمو - وانخفاض ملحوظ في نمو الناتج المحلي الإجمالي لاقتصادات البلدان المتقدمة النمو مقارنة بمستواه في فترة ما قبل الأزمة، وهو ما تركها في حيز مالي ضيق وشهية محدودة لزيادة الإنفاق على المساعدة الإنمائية الرسمية^(٣)؛

(ب) تعاظم احتياجات التمويل لأغراض التنمية المستدامة - فتقديرات احتياجات التمويل المختلفة تؤكد جميعها أن هناك احتياجات هائلة للاستثمار في تنمية الاستدامة في جميع القطاعات البالغة الأهمية؛

(ج) زيادة اهتمام الجمهور بمكافحة التهرب الضريبي والغش الضريبي - فقد أدت عدة فضائح ضريبية، تشمل شركات، ومصارف بارزة وأفراد مرموقين من ذوي الدخل الصافي المرتفع إلى غضب الجمهور وإلى تحديد تركيز وضع نظم ضريبية عادلة وفعالة للمواطنين ووسائل الإعلام؛

(د) قوة الزخم السياسي - وهناك ضغوط سياسية قوية فيما بين البلدان للحد مما يسمى تأكل القاعدة وتحويل الأرباح للذين تمارسهما الشركات المتعددة الجنسيات المشاركة في مجموعة واسعة من تقنيات التخطيط الضريبي عبر الحدود، الذي ييسر لها دفع ضريبة ضئيلة أو عدم دفع أي ضرائب في أي مكان في العالم؛

(هـ) زيادة حساسية الأعمال التجارية لآثار التخطيط الضريبي المتقحم - فقد أصبحت الشركات الآن، في ضوء التقارير الإخبارية الأخيرة وتحذير الحكومات الناتج عن ذلك، أكثر انشغالاً بالمخاطر التي تمس سمعتها في ما يتصل بالتخطيط الضريبي المبالغ فيه. وهناك عدد كبير من دافعي الضرائب من رجال الأعمال يدعون إلى إيجاد أرضية مستوية للجميع، حيث أنه لا يعود هناك من يستخدم التهرب الضريبي أو الغش الضريب ميزة تنافسية استراتيجية.

(٣) الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٥ (الأمم المتحدة، رقم المبيع E.15.II.C.2)، متاح على الموقع التالي: <http://www.un.org/en/development/desa/policy/wesp/wesp>.

ثالثاً - لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية

الاختصاصات

٧ - في القرار ٦٩/٢٠٠٤، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تعاد تسمية فريق الخبراء المخصص المعني بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية ليصبح لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، وتكون ولايتها كما يلي:

(أ) إبقاء اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية^(٤) ودليل التفاوض على المعاهدات الضريبية الثنائية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، قيد الاستعراض والاستكمال، حسب الاقتضاء^(٥)؛

(ب) توفير إطار للحوار بهدف تعزيز التعاون الضريبي الدولي فيما بين السلطات الضريبية الوطنية وتشجيعه؛

(ج) النظر في الطريقة التي يمكن أن تؤثر بها المسائل الجديدة والناشئة على التعاون الدولي في المسائل الضريبية ووضع تقييمات وتعليقات وتوصيات ملائمة لهذا الغرض؛

(د) تقديم توصيات بشأن بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية؛

(هـ) إيلاء اهتمام خاص للبلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في معالجة جميع المسائل المذكورة أعلاه.

العضوية والتكوين ومدة الولاية

٨ - تضم اللجنة ٢٥ عضواً ترشحهم الحكومات ويعملون بصفتهم خبراء. وهؤلاء الأعضاء، الذين يعينهم الأمين العام، لفترة مدتها أربع سنوات بعد أن يكون قد تم إشعار المجلس بذلك، يؤخذون من مجالات السياسات الضريبية والإدارة الضريبية، ويتم اختيارهم بطريقة تعكس توزيعاً جغرافياً عادلاً ملائماً، ليمثلوا أنظمة ضريبية مختلفة. وسوف تستمر مدة العضوية الحالية للجنة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(٤) متاح على الموقع التالي: www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2014/09/UN_Model_2011_Update.pdf

(٥) متاح على الموقع التالي: www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2014/10/Manual-TaxTreaties1979.pdf

أساليب العمل

٩ - تعقد اللجنة اجتماعاً سنوياً لمدة خمسة أيام عمل في مكتب الأمم المتحدة في جنيف (بوجه عام، في أواخر تشرين الأول/أكتوبر)، وتقدم تقريرها إلى المجلس في دورته الموضوعية.

١٠ - وقد سلّم المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٤٨/٢٠٠٦، بأن اللجنة قد وافقت على أن تنشئ، حسب الاقتضاء، لجاناً فرعية مخصصة مؤلفة من خبراء ومراقبين للعمل طوال السنة في إعداد وتحديد الوثائق الداعمة لبنود جدول الأعمال التي تنظر فيها اللجنة في دوراتها العادية. وسلّم المجلس أيضاً بضرورة أن تستخدم اللجان الفرعية الاتصالات الإلكترونية حيثما أمكن ذلك، كي يتسنى تناول المسائل المتعلقة بجدول الأعمال بصفة مستمرة، وإن كان تشغيل هذه اللجان الفرعية بكفاءة قد يتطلب في المستقبل إجراء بعض الاجتماعات المباشرة.

١١ - وكما أشار الأمين العام في الفقرة ٤٧ من تقريره لعام ٢٠١٢ (E/2012/8):

اتفق جميع أعضاء اللجنة الذين ردوا على الاستبيان على أن الاجتماعات المباشرة ضرورية ليكون عملهم فعالاً، وهو ما يفصح عن وجهة نظر كثير ما أعربت عنها اللجنة. ويرى الأعضاء أنه لا يمكن الاضطلاع بولايات اللجان الفرعية باستخدام الوسائل الإلكترونية وحدها، إذ أن التقدم الحقيقي كثيراً ما يكون مرهوناً بعقد اجتماعات مباشرة، حيث يمكن مناقشة المسائل مناقشة وافية والتوصل إلى توافق في الآراء.

١٢ - وفي الممارسة العملية، اعتمد الإنجازان الرئيسيان للجنة، وهما تنقيح اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية (اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية) والموافقة على دليل الأمم المتحدة العملي لأسعار التحويل من أجل البلدان النامية (دليل الأمم المتحدة لأسعار التحويل)، اعتماداً كبيراً على الاجتماعات المباشرة.

١٣ - وقد طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضاً، في قراره ٤٨/٢٠٠٦، إلى الأمين العام أن ينشئ صندوقاً استثمارياً لتلقي التبرعات من الدول الأعضاء وغيرها من المؤسسات المهتمة بتوفير التمويل لأنشطة اللجنة في مجال دعم التعاون الدولي في المسائل الضريبية، بما في ذلك مشاركة الخبراء من البلدان النامية. ولاحظ المجلس في قراره ١٦/٢٠٠٨، أهمية أن تكون البلدان النامية ممثلة تمثيلاً مناسباً في اجتماعات اللجان الفرعية والأفرقة العاملة، ودعا الأمين العام إلى تكثيف الجهود الرامية إلى السعي من أجل الحصول على موارد ملائمة،

وحت جميع الدول الأعضاء والمنظمات ذات الصلة على التسرع بسخاء للصندوق الاستثماني. وقد أنشئ الصندوق الاستثماني إلا أنه لم يتلقَ أي تبرعات حتى الآن.

١٤ - وخلص الأمين العام، في الفقرة ٧٣ من تقريره لعام ٢٠١٣ (E/2013/67)، إلى ما يلي:

هناك حاجة ماسة إلى موارد إضافية لدعم عمل [اللجنة]، ولتأمينها من الوفاء التام بولايتها. وهذه الزيادة في الموارد ضرورية، لجملة أمور، منها دعم عمل اللجنة ولجانها الفرعية وكفالة أن تكون اللجان الفرعية متوازنة وتمثيلية وفعالة على النحو الواجب. وفي الوقت الذي يمكن فيه أن يؤدي قدر ضئيل من الموارد إلى تحسينات أكبر ودائمة، من الضروري للغاية، بالنسبة إلى جميع البلدان القادرة على استكشاف سبل دعم عمل الأمم المتحدة بشأن المسائل الضريبية والإنمائية الدولية، أن تفعل ذلك، بتقديم مساهمات خارجة عن الميزانية، حسب الاقتضاء.

١٥ - وتعتمد اللجنة إلى حد بعيد على لجانها الفرعية التي تعمل في الفترات الفاصلة بين الدورات. وتوجد حالياً سبع لجان فرعية عاملة وفريق استشاري واحد^(٦):

- (أ) اللجنة الفرعية المعنية بالمادة ٨: مسائل النقل الدولي؛
- (ب) اللجنة الفرعية المعنية بالمادة ٩ (المؤسسات الشريكة): التسعير الداخلي؛
- (ج) اللجنة الفرعية المعنية بقضايا تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح في البلدان النامية؛
- (د) اللجنة الفرعية المعنية بالتفاوض على المعاهدات الضريبية - الدليل العملي؛
- (هـ) اللجنة الفرعية المعنية بتبادل المعلومات؛
- (و) الفرعية المعنية بالمسائل المتعلقة بفرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية في البلدان النامية؛
- (ز) اللجنة الفرعية المعنية بالمعاملة الضريبية للخدمات؛
- (ح) الفريق الاستشاري المعني بتنمية القدرات.

١٦ - وستُحل اللجان الفرعية عندما تكون قد أُنجزت الولايات المنوطة بها أو عند انتهاء فترة عمل الأعضاء الحاليين للجنة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(٦) يمكن الاطلاع على اختصاصات اللجان الفرعية على الموقع الشبكي التالي: [www.un.org/esa/ffd/tax-](http://www.un.org/esa/ffd/tax-committee/tc-current-subcommittees.html)

دعم الأمانة

١٧ - تقدّم الخدمات إلى اللجنة أمانةً صغيرة موجودة في مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة. وتتألف من أمين اللجنة (ف-٥)، وموظف للشؤون للاقتصادية (ف-٣)، وموظف من فئة الخدمات العامة، يقدم خدمات السكرتارية والخدمات الإدارية. وعلاوة على ذلك، تمول ألمانيا، منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، المساعدة المؤقتة متمثلة في خبير معاون. ومولت النرويج أيضاً، في السابق، وظيفتي خبيرين معاونين. والأمانة مسؤولة عن تقديم الدعم الفني لبرنامج عمل اللجنة، بما في ذلك إعداد ومتابعة دوراتها السنوية واجتماعات لجانها الفرعية في ما بين الدورات. وإضافة إلى ذلك، تقدم الأمانة إسهامات في التقارير ذات الصلة لهيئات الأمم المتحدة الحكومية الدولية والهيئات المشتركة بين الوكالات وتنظم اجتماعات فريق الخبراء، وحلقات النقاش، والندوات وجلسات الإحاطة، بشأن المسائل الضريبية والإنمائية.

النواتج الرئيسية للجنة

١٨ - كما ذكر آنفاً، للجنة ناتجان رئيسيان في الوقت الراهن هما ما يلي:

(أ) اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية، التي تشكل نموذجاً للمعاهدات الضريبية الثنائية بين البلدان التي تسعى إلى القضاء على الازدواج الضريبي، فضلاً عن ازدواج الإعفاء الضريبي. وخلافاً للاتفاقية الضريبية النموذجية المتعلقة بالدخل ورأس المال لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي^(٧)، تحافظ اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية على حصة أكبر من عائدات الضرائب من أجل البلد الذي يتم فيه الاستثمار أو تنفذ فيه أنشطة اقتصادية أخرى، وهو فرق هام بالنظر إلى أن البلدان تسعى إلى ضمان إيرادات من أجل التنمية مع الحفاظ على بيئة مواتية للاستثمار. وتسعى اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية، من خلال الشرح الوارد فيها، إلى تفسير الأحكام البديلة التي تساعد البلدان على اتخاذ قرار بشأن أفضل النهج ملائمةً لظروفها وأولوياتها في التفاوض بشأن المعاهدات الضريبية الثنائية؛

(ب) دليل الأمم المتحدة لأسعار التحويل، الذي يقدم توجيهات عملية بشأن مسألة نقل السلع والخدمات والقروض فيما بين الشركات. ويتبع الدليل نهجاً جديداً وقائماً

(٧) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الاتفاقية الضريبية النموذجية المتعلقة بالدخل ورأس المال لعام ٢٠١٤ (باريس، ٢٠١٤) OECD, Model Tax Convention on Income and on Capital 2010 (Paris, 2010).

على الاحتياجات في شرح ما تعنيه تلك المبادئ التوجيهية بالنسبة للبلدان النامية، وكيف يمكن تطبيقها بطريقة تستجيب لحالاتها.

١٩ - وفي الدورة السنوية العاشرة، المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أكدت اللجنة أن خطة عملها تستند في المقام الأول إلى الاتفاق على صيغة محدثة لاتفاقية الأمم المتحدة النموذجية في دورتها الثانية عشرة، المقرر عقدها في عام ٢٠١٦، والتي تعتبر آخر دورة للأعضاء الحاليين، لكي تكون جاهزة للنشر في عام ٢٠١٧. وتم أيضا التأكيد مجددا على أهمية تحديث دليل التسعير الداخلي قبل انتهاء ولاية الأعضاء الحاليين.

رابعاً - معالجة الثغرات وأوجه القصور في التعاون الضريبي الدولي

٢٠ - في السنوات الأخيرة، سعى المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال التعاون الضريبي الدولي، بما في ذلك أعمال اللجنة. وعالجت سلسلة من تقارير الأمين العام (E/2011/76 و E/2012/8 و E/2013/67) مسائل مهمة في مجال التعاون الضريبي الدولي، وخلصت إلى أنه لا يوجد كيان وحيد يتمتع بالشرعية العالمية وبالموارد والخبرات التي تؤهله لأن يكون هيئة تنسيق وحيدة للتعاون الضريبي الدولي. وفي وقت يجري فيه إدخال تغييرات جوهرية على المعايير الضريبية الدولية بطريقة يرى العديد أنها لا تشمل تمثيلاً كافياً للبلدان النامية، لا يزال عدم وجود مقعد كامل في المفاوضات مخصص للبلدان النامية يشكل ثغرة أساسية في مجال التعاون الضريبي الدولي.

٢١ - وأشار الأمين العام، في تقريره لعام ٢٠١٢ (E/2012/8)، إلى وجود ثغرات أخرى في مجال التعاون الضريبي الدولي مثل: عدم مشاركة أقل البلدان نمواً بالقدر الكافي في منتديات التعاون الضريبي الدولية؛ وعدم وجود تنسيق وتعاون فيما بين مختلف مقدمي المساعدة التقنية والمانحين؛ وعدم انتظام رصد المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان النامية وتقييمها المطلوبين لاستخلاص الدروس، يُستفاد منها في الأنشطة في المستقبل؛ وعدم كفاية البيانات في معظم الأحيان في ما يتعلق بفرض الضرائب، لو هي بيانات يمكن أن تساعد البلدان النامية في اتخاذ قرارات بشأن الجانبين السياساتي والإداري لقوانينها الضريبية؛ وافتقار الإدارات الضريبية إلى المهارات اللازمة، لا سيما ما يتعلق منها بالتصدي لتجنب الضرائب والتهرب الضريبي؛ ونقص المعلومات في إدارات الضرائب، ومن الأمثلة على ذلك قلة إمكانيات الوصول إلى قواعد البيانات؛ وعدم وجود نظام قضائي مستقل ومختص خارج الإدارة الضريبية في الكثير من الحالات.

٢٢ - وتؤدي اللجنة حالياً دوراً فريداً في النظر في الجانبين السياساتي والإداري للتعاون الضريبي الدولي وأثرهما على البلدان النامية ونظم وإدارات الضرائب في كل منها. وتقترح اللجنة في إطار عملها حلولاً تركز على احتياجات البلدان النامية وأولوياتها، وهو ما يمكن، مع ذلك، أن يعود بالفائدة، في آخر المطاف، على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويشكل التركيز على حلول أبسط، وإن لم تكن مثالية، للمسائل الرئيسية المثيرة للقلق، إلى جانب السماح بحلول انتقالية، إحدى الطرق التي تسلكها اللجنة حالياً في السعي إلى سد الثغرة الرئيسية المتعلقة بالتمثيل. غير أن اللجنة لا تستطيع سد الثغرة بالكامل بسبب مركزها غير الحكومي ومواردها المحدودة.

٢٣ - ويتضمن تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٢ (E/2012/8) إقراراً بأهمية وجود تعاون فعال بين جميع المنظمات الدولية العاملة في مجال الضرائب الدولية على نحو لا يتعارض وما بينها من اختلافات من حيث عضويتها وولاياتها ومزاياها النسبية. وأشار التقرير إلى أن الأمم المتحدة هي في وضع جيد يمكنها، بفضل اللجنة، من مواصلة تقديم مساهمة متميزة وهامة في هذا المجال، بطرق منها المساعدة على معالجة الثغرات المشار إليها أعلاه. ومن التدابير التي يمكن اتخاذها لسد الثغرة ضرورة أن تركز اللجنة على احتياجات وخصوصيات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، حتى يتسنى أخذ آرائها في الاعتبار على نحو كامل في المناقشة الدولية المتعلقة بالضرائب؛ وتشجيع أقل البلدان نمواً على تقديم مرشحين لعضوية اللجنة؛ واستخدام اللجنة منبراً لتعميق النقاش المتعلق بالتعاون والتنمية في المجال الضريبي، مع إشراك الأطراف الفاعلة الأساسية في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛ وضرورة أن تعزز اللجنة تعاونها مع المنتديات الإقليمية المعنية بالإدارة الضريبية؛ وأن تقدم اللجنة المساعدة في تحديد مشاريع المساعدة التقنية الناجحة.

٢٤ - وحدد الأمين العام، في تقريره لعام ٢٠١١ (E/2011/76)، الخيارات الثلاثة التالية، من أجل تعزيز الترتيبات المؤسسية للنهوض بالتعاون الضريبي الدولي، بما في ذلك لجنة الخبراء:

(أ) تعزيز الترتيبات القائمة في إطار الأمم المتحدة مع الإبقاء على التركيبة الحالية للجنة الخبراء؛

(ب) تحويل لجنة الخبراء إلى لجنة حكومية دولية معنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية تكون بمثابة هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

(ج) إنشاء لجنة حكومية دولية، والإبقاء على لجنة الخبراء الحالية لتكون هيئة فرعية تابعة لتلك اللجنة.

٢٥ - وبعد إجراء مناقشات مكثفة، لم تتفق الدول الأعضاء بشأن اقتراح تحويل لجنة الخبراء إلى لجنة حكومية دولية. وما دام هذا الكيان غير موجود، يجب على المنظمات التي تعمل في هذا المجال أن تتعاون بهدف تحقيق الأهداف الضريبية والإنمائية المشتركة بأكثر الطرق كفاءة وسرعة وتشاركا.

٢٦ - وفي تطور حدث مؤخرا، أوصى الأمين العام، في تقريره التوليقي بشأن خطة ما بعد عام ٢٠١٥ (A/69/700 و Corr.1) الدول الأعضاء مرة أخرى بالنظر في "إنشاء لجنة حكومية دولية معنية بالتعاون الضريبي برعاية الأمم المتحدة".

خامسا - الآراء المقدمة من الدول الأعضاء

٢٧ - عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢/٢٠١٤، عمدت الأمانة العامة على جميع الدول الأعضاء في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، مذكرة شفوية تلتزم فيها من الدول أن توافيها بآرائها بشأن الخيارات التي من شأنها زيادة تعزيز عمل اللجنة وقدرتها التنفيذية، مع التركيز على إدماج عمل اللجنة على نحو أفضل في برنامج عمل المجلس بعد إصلاحه، والإسهام بفعالية في عملية متابعة أنشطة تمويل التنمية، وفي وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي ٨ آذار/مارس ٢٠١٥، كانت قد وردت ثمانية ردود، من الاتحاد الروسي وتركيا والدانمرك ولبنان والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي^(٨). وإضافة إلى ذلك، أعربت الدول الأعضاء عن آراء ذات صلة تتعلق بهذه المسألة خلال العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وأخذت هذه الآراء في الاعتبار. وتوجز الفقرات التالية أهم السمات الموضوعية لهذه الإسهامات.

٢٨ - أقر معظم البلدان بضرورة تعبئة الموارد المحلية وتعزيز القدرة المالية لكي يتسنى القضاء على الفقر وتمويل تحقيق التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، اتفقت دول عديدة على أن الأمم المتحدة واللجنة تضطلعان ولا تزالان تضطلعان بدور هام في التعاون الضريبي الدولي، وأن الصيغة الحالية للتعاون أثمرت نتائج ذات معنى تجلّت في إبرام اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية، ومساهمة هذه الاتفاقية في توطيد التعاون الدولي في المسائل الضريبية، ولا سيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، وتجلّت كذلك في إعداد الأدلة الإرشادية العملية.

(٨) النص الكامل للردود الواردة متاح على الموقع الشبكي لتمويل التنمية التالي: <http://www.un.org/esa/ffd/tax-committee/tc-ta-tax-cooperation.html>. وأي آراء أخرى ترد من الدول الأعضاء ستكون موضع ترحيب، وستنشر على الموقع الشبكي نفسه.

٢٩ - ولدى التطرق لسبل توطيد التعاون الضريبي الدولي، أكدت دول عديدة على ضرورة تعزيز مشاركة البلدان النامية في المنتديات الدولية ذات الصلة العاملة في هذا المجال، ومنها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية، وفرقة العمل غير الرسمية المعنية بالضرائب والتنمية، والحوار الضريبي الدولي، والاتفاق الضريبي الدولي. وعلاوة على ذلك، اتفق معظم البلدان على ضرورة زيادة جهود التعاون بين اللجنة والمنظمات السالفة الذكر، وكذلك مع صندوق النقد الدولي. وإضافة إلى ذلك، دعا بعض البلدان إلى زيادة الحوار والتعاون مع المنتديات الإقليمية، مثل المنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب، ومركز البلدان الأمريكية لإدارة الضرائب، وأيضاً مع المراكز التقنية الإقليمية التابعة لصندوق النقد الدولي، ومع المبادرات المتصلة بهذا الأمر مثل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

٣٠ - واتفق معظم البلدان على ضرورة تحسين فعالية اللجنة، ولكن الآراء تباينت بشأن كيفية تحقيق ذلك. وشملت المقترحات الواردة من الدول الأعضاء، التي ردت على المذكرة الشفوية، ما يلي:

(أ) إجراء تقييم شامل لعمل اللجنة من أجل التأكد من أن الهياكل القائمة (اللجنة ولجانها الفرعية) تؤدي وظائفها بأكفاً طريقة؛

و (ب) زيادة عدد الدورات التي تعقدها اللجنة سنوياً إلى دورتين؛

و (ج) تزويد أمانة اللجنة بموظفين إضافيين من ذوي الخبرة في المسائل الضريبية.

و (د) زيادة عدد أعضاء اللجنة من ٢٥ عضواً إلى ٤٠ عضواً.

و (هـ) إتاحة موارد إضافية لأنشطة اللجنة واتخاذ تدابير لتعزيز كفاءة النظم الضريبية في البلدان النامية.

٣١ - وأعربت الدول الأعضاء عن عدة آراء ذات صلة بشأن هذه المسألة أثناء العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وفي الجلسة الموضوعية غير الرسمية المتعلقة بالتعاون الضريبي الدولي، وأيضاً خلال الجلسة الأولى من جلسات صياغة الوثيقة الختامية، أكدت عدة دول أعضاء، تكلمت باسم مجموعات البلدان النامية، أن الاعتراف بالدور المحوري للنظم الضريبية في التنمية يتعاضد، ورغم ذلك لا توجد حتى الآن هيئة عالمية شاملة مسؤولة عن وضع قواعد للتعاون الضريبي الدولي على الصعيد الحكومي الدولي. ولا يوجد أيضاً تركيز كاف على البعد الإنمائي لهذه المسائل. ودعت الدول الأعضاء مجدداً إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي في المسائل الضريبية، بطرق منها تحويل لجنة

الخبراء إلى هيئة حكومية دولية تضم خبراء يمثلون حكوماتهم، لتصبح منتدى عالميا حقيقيا يحظى بأهمية عالمية ومشاركة دولية. وأشار أيضا إلى أن بلدانا نامية عديدة سبق أن قدمت هذا الاقتراح عدة مرات.

٣٢ - وسأقت البلدان المعترضة على تحويل اللجنة إلى هيئة حكومية دولية المبررات التالية: (أ) الخوف من تكرار نفس العمل الذي تضطلع به منظمات دولية أخرى عاملة في مجال التعاون الضريبي الدولي؛ و (ب) الاعتقاد، بناء على تقديرات، بأن المتديات الأخرى تضطلع فعلاً بعمل شامل لمواقف البلدان النامية في مجال السياسات؛ و (ج) القلق من زيادة الالتزامات المتعلقة بالموارد، باعتبار أن هذه الزيادة ستأتي حتما مع أي اقتراح لرفع مستوى اللجنة أو توسيع نطاق ولايتها. واعترض أحد البلدان على زيادة عدد أعضاء اللجنة على أساس أن اللجنة تتمتع بالفعل بالتنوع الكافي لتمثيل مجموعة واسعة من الآراء والخبرات، وبحجم صغير في الوقت نفسه يتيح لها التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل التي يمكن أن تكون صعبة.

٣٣ - وفيما يتعلق بالإدماج في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، رأى أحد البلدان أن اللجنة مُدمجة بالفعل، وأنها، باستمرارها في أداء عملها، ستساعد في إرشاد عملية تمويل التنمية، والمناقشة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، من دون الحاجة إلى موازنة نفسها بوجه خاص مع هاتين العمليتين.

٣٤ - ورأت دولتان أن على اللجنة أن تولي الاعتبار الواجب للأهداف والغايات المنصوص عليها في خطة عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ مجموعة العشرين بشأن تآكل الوعاء الضريبي وتحوّل وجهة الأرباح^(٩). واقترح أحد البلدان أن تتولى اللجنة إنشاء منبر جديد لتبادل الخبرات في مجال تبادل المعلومات، من أجل تسهيل إشراك البلدان النامية في التبادل التلقائي للمعلومات. وينبغي أن يُولي هذا المنبر اهتماما خاصا لاحتياجات البلدان النامية، وينشر الوعي بإمكانية التعاون في مجال التبادل التلقائي للمعلومات. ومراعاة لأهمية هذه المسألة، اقترح البلد نفسه أن يكون هذا المنبر تابعا للمجلس.

٣٥ - وأعرب بعضهم عن تأييدهم اللجنة بشأن استكمال اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية ودليل الأمم المتحدة للتفاوض على المعاهدات الضريبية الثنائية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وأشار أحد البلدان أيضا إلى ضرورة إيلاء اهتمام خاص إلى البلدان التي

(٩) متاح على الموقع الشبكي التالي: <http://www.oecd.org/ctp/BEPSActionPlan.pdf>.

تواجه أوضاعاً خاصة في سياق استكمال اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية ودليل الأمم المتحدة لأسعار التحويل.

٣٦ - وعرض الاتحاد الأوروبي ودولتان أنشطتهم ذات الصلة ومشاركاتهم في التعاون الضريبي الدولي على أسس ثنائية ومتعددة الأطراف.

سادساً - الخيارات التي من شأنها تحسين إدماج عمل اللجنة في برنامج عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد إصلاحه

٣٧ - في أعقاب اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أجرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي إصلاحات عملاً بقراري الجمعية العامة ١٦/٦١ و ١/٦٨، من أجل تعزيز المجلس في إطار الولاية المنوطة به بموجب الميثاق، باعتباره أحد أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية المعنية بالمتابعة المتكاملة والمنسقة للوثائق الختامية لجميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدتها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وما يتصل بها من ميادين، وإقراراً بالدور الرئيسي للمجلس في تحقيق تكامل متوازن بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة. وفي مرفق القرار ١/٦٨، طلبت الجمعية العامة، كما هو الأمر في أحكام أخرى، من المجلس أن يؤسس برنامج عمله السنوي على موضوع رئيسي؛ وأن يوزع أجزاءه على مدار العام، على أن تبدأ دورة برنامج العمل في تموز/يوليه؛ وأن يخصص جزءاً من البرنامج لمسألة التكامل، يتولى رصد وتعزيز الإدماج المتوازن لأبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في عمل منظومة مجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي ذلك القرار، أصدرت الجمعية العامة تكليفاً بأن يعقد المجلس اجتماعاته في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، باستثناء الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية الذي تقرر أن يستمر عقده بالتناوب بين نيويورك وجنيف.

٣٨ - وقد شكل تعزيز علاقة المجلس بهيئاته الفرعية أحد الجوانب الهامة في عملية إصلاحه، بما في ذلك تقوية علاقته بهيئات الخبراء. وفي نفس القرار، نصت الجمعية على أن "يجري المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بغية تحسين التفاعل مع عمل لجانه الفرعية ومتابعته بصفة دائمة، استعراضات عملية المنحى لأنشطة هيئاته الفرعية وتقاريرها وتوصياتها، لتفادي تكرار المناقشات التي دارت في تلك الهيئات والتركيز على القضايا التي تتطلب استجابة موضوعية منسقة ومرتبطة الأولويات من منظومة الأمم المتحدة ككل. وتدرج الهيئات الفرعية في تقاريرها موجزاً تنفيذياً وينبغي أن تكون التقارير موجزة وتحدد بوضوح الاستنتاجات والتوصيات والقضايا التي قد تتطلب من المجلس الانتباه إليها أو اتخاذ إجراءات بشأنها".

٣٩ - وفي السنوات الأخيرة، اهتم المجلس أيضا بتعزيز عمل اللجنة، وبتعزيز دور الأمم المتحدة في مجال التعاون الضريبي الدولي، بوجه أعم. وقرر المجلس في قراره ٢٤/٢٠١٣ أن يعقد سنويا اجتماعا خاصا للنظر في التعاون الدولي في المسائل الضريبية، تشارك فيه السلطات الضريبية الوطنية. وقبل القرار، كانت هذه الاجتماعات تعقد حسب الظروف منذ عام ٢٠١١. وتوفر هذه الاجتماعات فرصة لعرض عمل اللجنة وتسهيل إجراء حوار شامل وواسع النطاق بشأن التعاون الضريبي الدولي. بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك ممثلي السلطات الضريبية الوطنية للبلدان النامية. فهؤلاء الممثلون يسلطون الضوء على المسائل الرئيسية التي تهم البلدان النامية، بما في ذلك المسائل التي حددتها اللجنة بأنها مسائل ذات أولوية، في سياق تمويل التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤٠ - وفي القرار نفسه، نوه المجلس أيضا بما أحرزه مكتب تمويل التنمية من تقدم في عمله المتعلق بالقيام، في نطاق ولايته، بوضع برنامج لتنمية القدرات في مجال التعاون الضريبي الدولي. وعلاوة على ذلك، طلب المجلس من المكتب أن يواصل عمله في هذا المجال بالشراكة مع الجهات المعنية الأخرى، وأن يواصل تطوير أنشطته. ويعتمد هذا البرنامج، الذي أطلق في عام ٢٠١٢، على نواتج اللجنة ويساهم بمدخلات فيها بغية نشرها وتطبيقها، باعتبارها أدوات لتنمية القدرات لصالح البلدان النامية. وعلى سبيل المثال، عقب اعتماد اللجنة اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية في عام ٢٠١١، ودليل الأمم المتحدة لأسعار التحويل في عام ٢٠١٢، أضحت أول مجالين من مجالات تركيز البرنامج هما المعاهدات الضريبية، وأسعار التحويل. وتركز أنشطة هذا البرنامج على التحديات التي تواجه البلدان النامية وأولويات هذه البلدان. ويستعرض أعضاء اللجنة كل المواد، ويشاركون في جميع أنشطة البرنامج، لضمان أن تعكس هذه المواد والأنشطة، بما فيه الكفاية، تلك الأولويات والتحديات، فضلا عن آراء اللجنة وعملها. وفي تنفيذ البرنامج، يعمل مكتب تمويل التنمية مع الفريق الاستشاري للجنة المعني ببناء القدرات ويطلب التوجيه منه، فالفريق مكلف بتقديم التوصيات بشأن بناء القدرات وتوفير المساعدة التقنية إلى البلدان النامية في مجال التعاون الدولي في المسائل الضريبية. ويقدم المكتب أيضا إلى المجلس تقارير سنوية عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامجه المتعلق بتنمية القدرات في مجال التعاون الضريبي الدولي.

٤١ - وإضافة إلى ذلك، طلب المجلس إلى الأمين العام، في إطار متابعة عدد من التقارير السابقة للأمين العام بشأن هذه المسألة، أن يعد تقريرا، يعرض فيه آراء الدول الأعضاء، عن الخيارات المتاحة لمواصلة تعزيز عمل اللجنة وقدراتها التنفيذية، مع التركيز على إدماج عمل اللجنة على نحو أفضل في برنامج عمل المجلس بعد إصلاحه، والمساهمة بفعالية في عملية

متابعة تمويل التنمية، وفي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتناولت التقارير السابقة باستفاضة الخيارات المتعلقة بتعزيز عمل اللجنة، وترد النتائج الرئيسية التي خلصت إليها في الفرع الرابع من هذا التقرير. وتركز المقترحات الجديدة الواردة في هذا الفرع على تحسين إدماج عمل اللجنة في برنامج عمل المجلس، على نحو ما ذكر أعلاه.

٤٢ - وفي العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الذي يفترض أن تشكل نتائجه مساهمة هامة في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ودعمه له (انظر قرار الجمعية العامة 68/279)، تم التشديد على أهمية تعبئة الموارد المحلية، إلى جانب الدور المركزي للضرائب، بما في ذلك التعاون الدولي في المجال الضريبي. ونظرا لأن اللجنة هي الهيئة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة التي تعنى حصرا بالمسائل الضريبية، هناك أوجه تآزر وروابط قوية بين عملها وعملية متابعة تمويل التنمية. وتقوم اللجنة حاليا بدور فريد بنظرها في الجوانب السياسية والإدارية للتعاون الضريبي الدولي، وفي اقتراح حلول تركز على احتياجات البلدان النامية وأولوياتها. فهي، لذلك، في وضع يمكنها من المساهمة، في نطاق ولايتها، في صياغة إطار الأمم المتحدة لتمويل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة.

٤٣ - تضمن تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٢ (E/2012/8)، استعراضا لأساليب العمل الحالية للجنة أجزته الأمانة العامة، مراعيًا آراء أعضاء اللجنة، وذلك بهدف تحليل مواطن القوة ومواطن الضعف في أساليب العمل الحالية للجنة، ومقدمًا توصيات بشأن سبل زيادة تعزيز أوجه القوة ومعالجة أوجه الضعف على نحو فعال. وقد حُددت إحدى نقاط الضعف الملحوظة في أساليب عمل اللجنة في الفقرة ٥٥ من ذلك التقرير على النحو التالي:

إن علاقة اللجنة بالعملية الحكومية الدولية، وعلى وجه الدقة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، علاقة ضعيفة. ويرجع السبب في ذلك جزئيا إلى توقيت الدورة السنوية للجنة الخبراء ومكان انعقادها. وتجتمع اللجنة في جنيف أثناء عقد الجزء الرئيسي من الجمعية العامة، وهو ما يجعل المشاركة الفعلية في مداولاتها أمرا مستحيلا لدى معظم الممثلين في المجلس... ومن شأن تعزيز العلاقة بين اللجنة والمجلس أن يضيف مزيدا من السلطة لنواتج اللجنة، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الضريبية النموذجية، ودليل التفاوض على المعاهدات الضريبية الثنائية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، والدليل العملي لأسعار التحويل، الذي سيصدر قريبا.

٤٤ - وبناء على ذلك، يمكن النظر في إمكانية نقل مقر انعقاد الدورة السنوية للجنة من جنيف إلى نيويورك، على غرار نقل مقر الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي جرى مؤخرًا. وهذا من شأنه أن يتيح تحسين دمج أعمال اللجنة في أعمال المجلس، فضلًا عن عمليات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ومتابعة عملية تمويل التنمية. وسيكون أيضًا بمثابة اقتداء بهيئتين فرعيتين مماثلتين من الهيئات الفرعية للمجلس، وهما لجنة السياسات الإنمائية ولجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، اللتان تجتمعان في نيويورك، ويبدو أنهما أفضل تكاملًا مع المجلس.

٤٥ - واستنادًا إلى الخبرة السابقة المكتسبة من عمل اللجنة، يبدو أن هناك، لدى الوفود في نيويورك، المزيد من الاهتمام بأعمال اللجنة يفوق ما تحظى به أعمالها من اهتمام في جنيف. وإذا اجتمعت اللجنة في نيويورك، فسيكون بمقدور أعضاء الوفود المهتمين المشاركة في دوراتها المفتوحة أمام المراقبين، على نحو ما تقرره اللجنة في إطار الجهود الرامية إلى ضمان الشفافية وإظهار استعدادها لالتماس إسهامات ووجهات نظر من خارج نطاق عضويتها. وحاليًا، يشمل المراقبون ممثلي الدول الأعضاء (من العواصم في أغلب الأحوال)، فضلًا عن ممثلين لقطاع الأعمال التجارية، والمجتمع المدني، والمؤسسات والشبكات الدولية والإقليمية والمجتمعات المحلية ووكالات الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها ذات الصلة. ويقدر العديد من أعضاء اللجنة المساهمات المقدمة من المراقبين تقديرًا كبيرًا ويرون أنها تضيف مزيدًا من الشرعية على نواتج اللجنة.

٤٦ - واستنادًا إلى خبرة لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، ما فتى عدد من الوفود يشارك بفعالية في دوراتها المعقودة في نيويورك. وفي الواقع، واستجابة إلى الإقبال الكبير من مختلف الجهات صاحبة المصلحة على حضور الدورات، تعتمز أمانة لجنة الخبراء القيام بترتيبات لبث الدورات المقبلة للجنة على شبكة الإنترنت. وستكون مشاركة أعضاء الوفود، الذين يوجد مقرهم بنيويورك، بمثابة جسر للتواصل بين اللجنة وغيرها من العمليات الموجودة في نيويورك، بما فيها اللجنة الثانية للجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلًا عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ومتابعة تمويل التنمية.

٤٧ - وبالإضافة إلى ذلك، سيكون بمقدور اللجنة، خلال دوراتها، إذا ما عقدت في نيويورك، تنظيم جلسات إحاطة للوفود، وعرض توصياتها ونواتجها الرئيسية بطريقة غير تقنية، وهو ما سيضمن انعكاس رسائلها في العمليات الحكومية الدولية. وفي كثير من الأحيان تتولى لجنة السياسات الإنمائية تنظيم جلسات الإحاطة هذه أثناء دوراتها السنوية المعقودة في نيويورك، وتلقى استحسانًا كبيرًا من الوفود. ويمكن أن تسهم المواد المقدمة في هذه

الإحاطات الإعلامية في جزء المجلس المتعلق بالتكامل، الذي تقرر أن يتضمن موضوعيا إدماج الجزء الرفيع المستوى والاستعراض الوزاري للتقدم المحرز على الصعيد العالمي المنشق عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى وتزويدهما بتوجيهات تقنية، دعما لهما. ويمكن أن تثير نتائج الجزء المتعلق بالتكامل المناقشات التي تجري في الجزء الرفيع المستوى، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة المقرر النظر في إدراجها في الإعلان الوزاري المشترك.

٤٨ - وفي اجتماع مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورؤساء اللجان الفنية التابعة للمجلس، وغيرها من هيئات الخبراء، المعقود في نيويورك في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، نوقشت طرائق زيادة التفاعل بين المجلس وهيئاته الفرعية. ودعت إحدى التوصيات إلى تشجيع المزيد من التفاعل بين أعضاء مكتب المجلس ورؤساء اللجان الفنية وغيرها من هيئات الخبراء. واستجابة لهذه التوصية، تزمع لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة أن تقوم، خلال دورتها، على سبيل المثال، بعقد اجتماع مشترك بين مكتب المجلس ومكتبها، بهدف التماس المزيد من التوجيه والإرشاد من المجلس.

٤٩ - وإذا نقل مقر انعقاد دورة اللجنة إلى نيويورك، فسوف يكون لذلك أيضا ميزة إدارية. وبالنظر إلى أن مقر أمانة اللجنة يقع في نيويورك، فسوف يتسنى تقديم دعم أفضل لدورة اللجنة، إذا عقدت في نيويورك، بما في ذلك إمكانية الاعتماد على موظفين إضافيين (من خارج أمانة اللجنة)، من مكتب تمويل التنمية، واستبعاد الحاجة إلى سفر الموظفين إلى جنيف.

سابعاً - استنتاجات

٥٠ - ما زال هنالك تشديد على أهمية تعبئة الموارد المحلية، إلى جانب الدور المحوري للضرائب، بما في ذلك التعاون الضريبي الدولي، في التحضير لمؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. ونظراً لأن اللجنة هي الهيئة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة المعنية حصراً بالمسائل الضريبية، وتضطلع حالياً بدور فريد في النظر في الجوانب السياسية والإدارية للتعاون الضريبي الدولي، وفي اقتراح حلول تركز على احتياجات البلدان النامية وأولوياتها، فهي في وضع يمكنها من الإسهام، في نطاق ولايتها، في صياغة إطار الأمم المتحدة لتمويل جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة.

٥١ - وقد بينت الإنجازات الأخيرة للجنة، ولا سيما تحديث اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية، والانتهاء من إعداد دليل الأمم المتحدة لأسعار التحويل، دور الأمم المتحدة البارز في مجال التعاون الضريبي الدولي، وكذلك الدور الفريد والتميز للجنة. ومن أجل دعم عمل اللجنة ولجانها الفرعية، وكفالة أن تكون اللجان الفرعية متوازنة وتمثيلية وفعالة على النحو الواجب، فقد يود المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر في حث الدول الأعضاء على المساهمة في الصندوق الاستئماني للتعاون الدولي في المسائل الضريبية.

٥٢ - وبالإضافة إلى ذلك، قد يود المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في إطار جهوده الرامية إلى تحسين التفاعل مع لجانه الفرعية ومتابعة عملها، والنظر في إمكانية نقل مقر انعقاد الدورة السنوية للجنة من جنيف إلى نيويورك، اقتداء بنقل مقر انعقاد دورته الموضوعية على هذا النحو مؤخرًا. وهذا من شأنه أن يتيح تحسين دمج أعمال اللجنة في أعمال المجلس، فضلًا عن عمليات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وعملية متابعة تمويل التنمية.